

فكرة حول تطوير المؤسسات الحكومية في مصر

دكتور

عبدالرحيم محمد

مستشار التخطيط الاستراتيجي وقياس الأداء المؤسسي

أستاذ الإدارة العامة المشارك- كلية المجتمع

Drabdo68@yahoo.com

تعاني المؤسسات الحكومية في مصر من مشكلات كثيرة تعود أسبابها إلى تراكم عقود طويلة حتى أصبحت بعض المشكلات وكأنها امرا طبيعيا ومبدأ من مبادئ الادارة تضاف لمبادئ هنري فايول. وحتى يمكن معالجة هذه المشكلات فان الأمر يتطلب ، أولا إرادة قوية وعزيمة صادقة تريد أن تحدث تغييرا وتتصدى لمقاومة التغيير. ثانيا الاستعانة بالمتخصصين وذوي الخبرات في مختلف المجالات سوء كانوا من المؤسسات الحكومية او الخاصة وكذلك أساتذة الجامعات وذلك لتحديد أهم المشكلات الأساسية والعمل على علاجها ويمكن تلخيص بعض الحلول التي يمكن أن تعالج معظم المشكلات الموجودة في الجهاز الحكومي .

أهم مشكلة تواجه الجهاز الحكومي هي الفساد ، وهذا يتطلب مجموعة من إجراءات تتمثل في استخدام التكنولوجيا وتحويل جميع الخدمات إلى خدمات إلكترونية والفصل بين طالب الخدمة ومقدم الخدمة ، والدفع عن طريق بطاقات الائتمان، وانهاء جميع الخدمات دون الذهاب إلى مقر الحصول على الخدمة قدر الإمكان، وهذا يتطلب خطوة مهمة وهي ربط جميع المستندات المطلوبة وما يملكه الانسان من عقارات وارااضي وغيرها من أرصدة بالرقم القومي ، وكذلك أولاده وزوجته، هذا يسهل كثيرا الحصول على الخدمة ومنع الرشوة والمحسوبية وتقليل الفساد . على سبيل المثال إذا أرد شخص أن يقدم لابنه في مدرسة ليس هناك داعي ان يحضر شهادة الميلاد وعنوان المنزل

وايصال المياه والكهرباء، وخطاب من جهة عمل ولي الأمر وبطاقة الأب والأم وغيرها من الأوراق، فقط من خلال الرقم الشخصي يمكن التعرف على كل هذه الأوراق وصلاحياتها وبالتالي يمكن لأي أحد ان يقوم بهذه المعاملة سواء من بيته أو من خلال الذهاب إلى المدرسة. هذه الطريقة تسهل الكثير على الجمهور وتوفر الوقت والجهد وتقلل الفساد المالي والإداري.

من مشكلات الجهاز الحكومي هو تضخم عدد الموظفين مما أدى إلى وجود بطالة مقنعة وبالتالي عدم كفاءة العاملين في الجهاز الحكومي، هذا يتطلب توفير بعض المميزات التي تساهم في تقليل هذا الهدف من خلال التقاعد المبكر على سبيل المثال، من خلال إعطاء الموظف مكافأة مالية مجزية ، وكذلك التعاقد مع من يريد منهم بعقود سنوية يمكن تجديدها إذا رأت الجهة المختصة انه يمكن الاستفادة من هذا الموظف، هذه الوسائل يمكن ان تقلل عدد العاملين بالجهاز وتحقق منافسة بين العاملين. وبالتالي يمكن للحكومة التركيز على رفع كفاءة المتميزين من خلال برامج تدريبية حقيقية تهدف إلى رفع كفاءة العاملين بالجهاز الحكومي

يمكن ربط الأجر بالإنتاج في الوظائف الانتاجية والوظائف التي تتطلب التعامل مع الجمهور يكون الأجر على اساس عدد المعاملات التي تيم تقديمها وذلك من خلال تحديد راتب أساسي للموظف ، وأي جهود إضافية يقوم بها الموظف بعد حد معين يتم مكافاته عليها. وكذلك السماح للقطاع الخاص بتقديم بعض الخدمات التي تقدمها الحكومة ، والمقصود بذلك الخدمات التي ترى الحكومة ان القطاع الخاص يمكن ان يقوم بها تحت اشراف الحكومة تتركها له، أيضا يمكن التوسع في مكاتب الخدمات التي تقوم بتخليص المعاملات للجمهور من المؤسسات الحكومية ، هذه المكاتب إذا تم تفعيلها بشكل جيد وتم التوسع بها فإنها تسهل من سرعة الإنجاز وتقليل الازدحام في معظم مؤسسات الدولة.

تطوير منظومة التدريب بالجهاز الحكومي ، وتحديد البرامج التدريبية بناء على الاحتياجات الفعلية التي يحتاجها الموظف. وتصميم برامج تدريبية تتوافق مع الواقع الفعلي وتساهم في تحقيق الأهداف ورفع جودة الخدمة المقدمة .

التنسيق مع الجامعات حسب التخصص لدراسة مشكلات العمل ودراستها سواء من خلال المراكز البحثية او من خلال اطروحات الماجستير والدكتوراه وتقديم التوصيات التي تساهم في حل مشكلات الجهاز الحكومي.

تغيير ثقافة التعيين في القطاع الحكومي وهي التوظيف إلى نهاية الخدمة الوظيفية، يقترح أن يكون التعاقد كل خمس سنوات على ان يجدد العقد لمن يثبت قدرته على الأداء ومن لديهم الأفكار التطويرية والإبداعية.

انشاء منصة إلكترونية تقدم من خلالها الخدمات الإلكترونية لكل مؤسسات الدولة بدلا من تقديمها من خلال موقع كل وزارة على حدة وذلك لتسهيل الحصول على الخدمة.

إنشاء مراكز خدمة موحدة يتم فيها تقديم أكثر من خدمة مثل خدمات الجوازات والمرور وتصاريح العمل وخدمات السجل المدني وغيرها بحيث يمكن للجمهور انهاء أكثر من خدمة في وقت واحد وفي مكان واحد مما يسهل سرعة الحصول على الخدمة وتحسين جودتها.

إختيار القيادات يجب أن لا يكون على أساس الأقدمية ولكن على اساس القدرة على الإبداع والتطوير ، وخاصة ان العالم يتغير والعالم في حاجة إلى اصحاب رأس المال الفكري الذي يقدمون إضافة حقيقية للمؤسسة.

هذه بعض الأفكار التي يمكن أن تساهم في تطوير العمل في الجهاز الحكومي وتقلل من سيطرة الموظف على الجمهور وتحد من الفساد المالي والإداري.